# علم اصول الفقه

## مباحث الفاظ ۷-۷-۹۴ ۱۲

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

# ۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

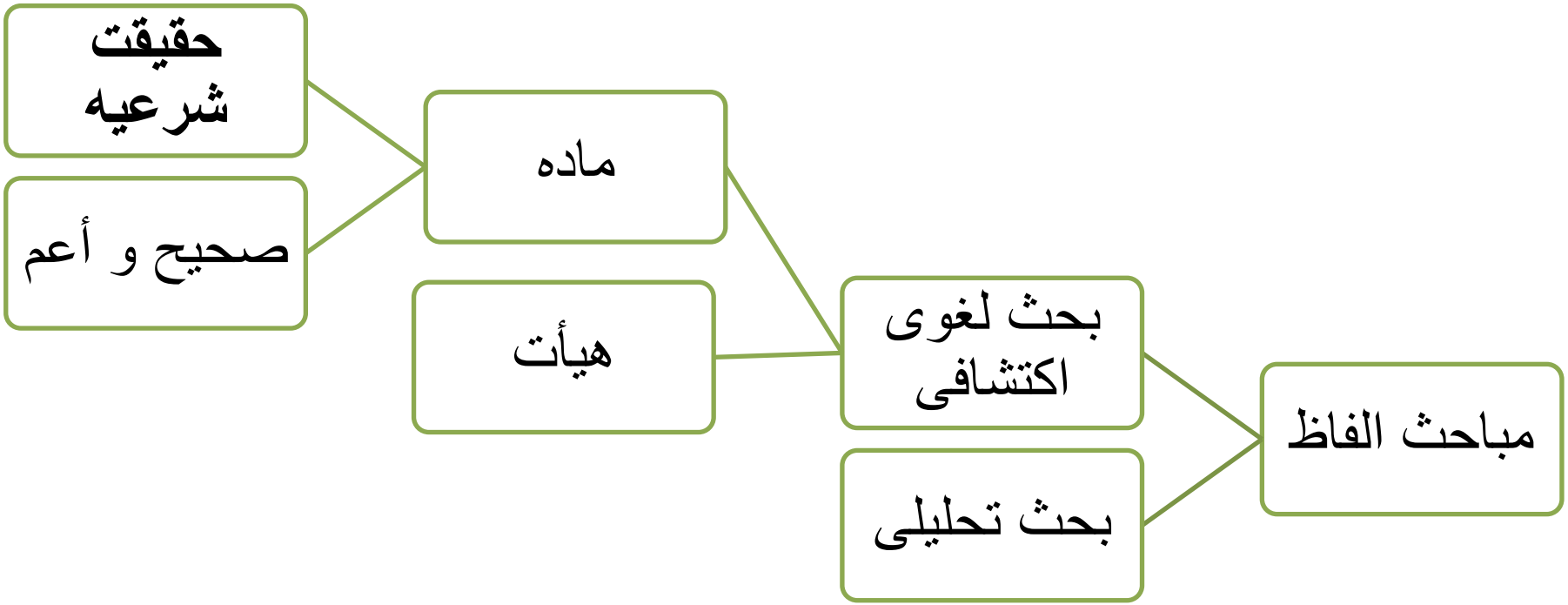

# صحیح و أعم

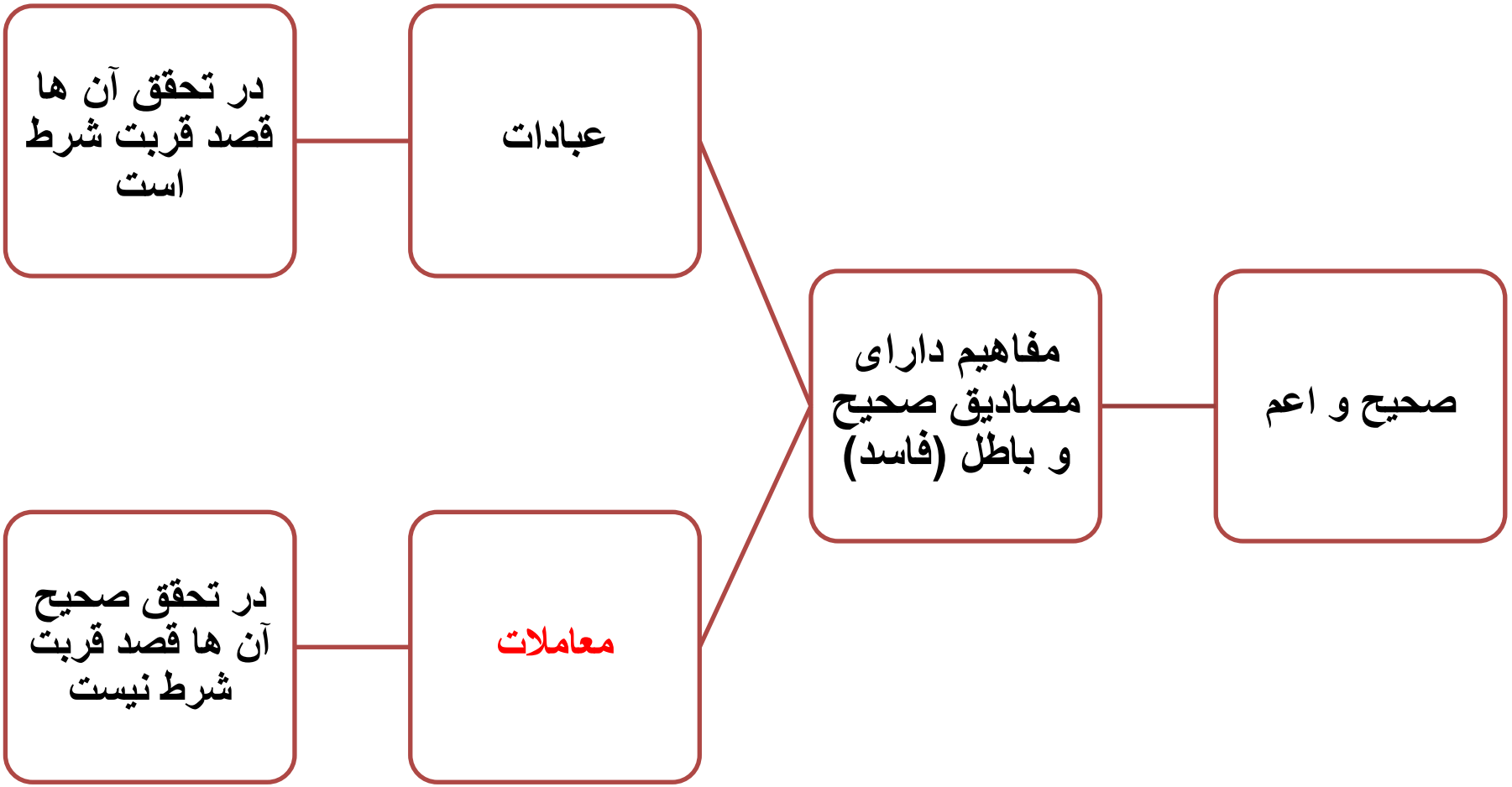
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست

# صحیح و أعم

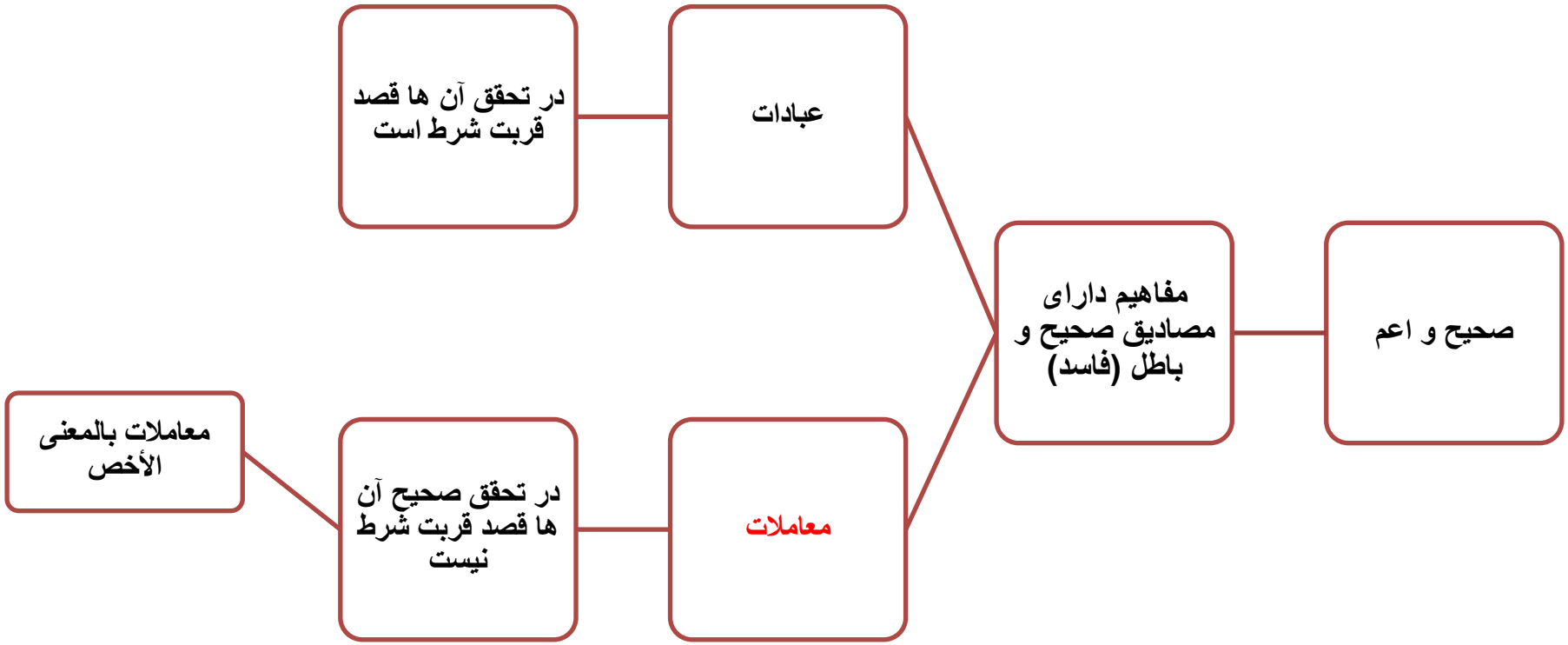
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست
معاملات بالمعنی الأخص

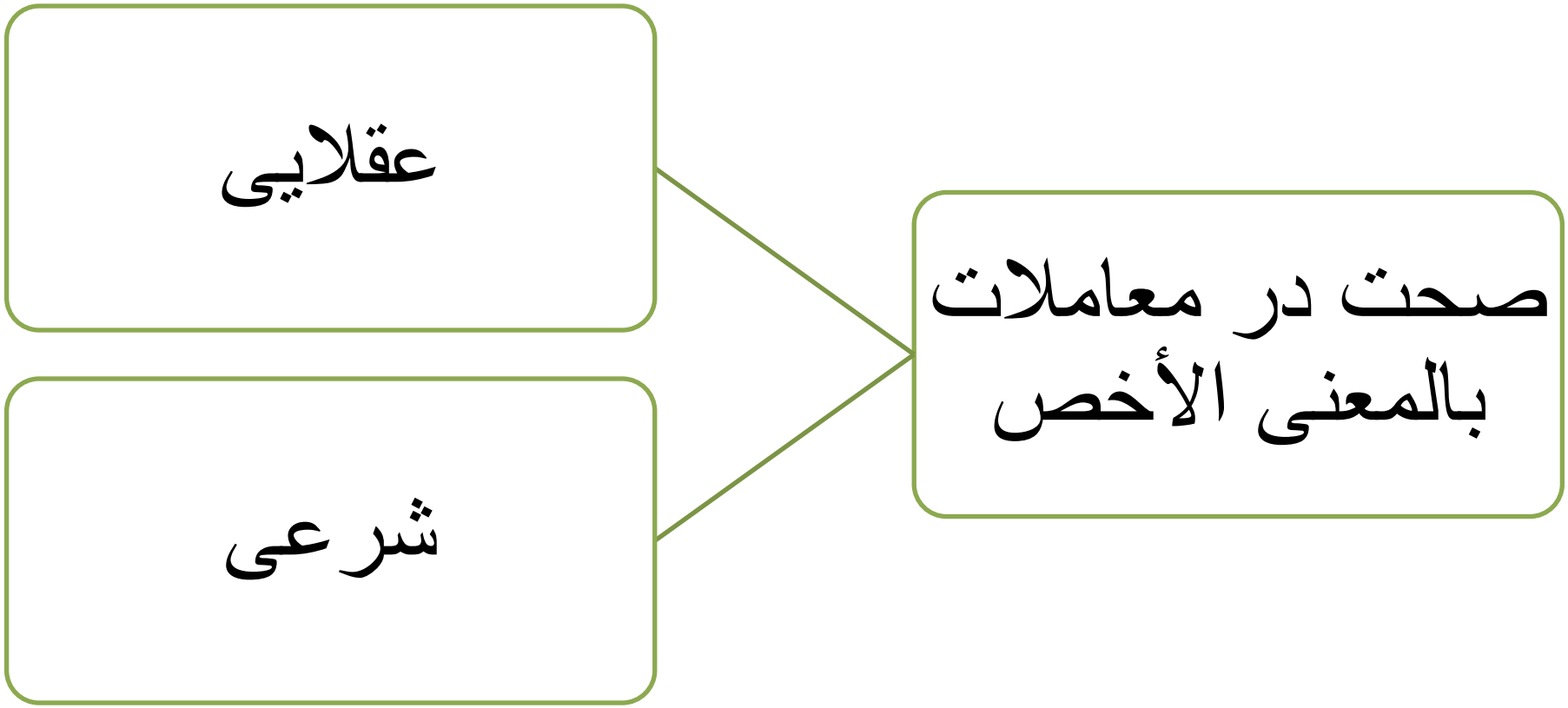
صحت در معاملات بالمعنى الأخص
عقلايى
شرعى

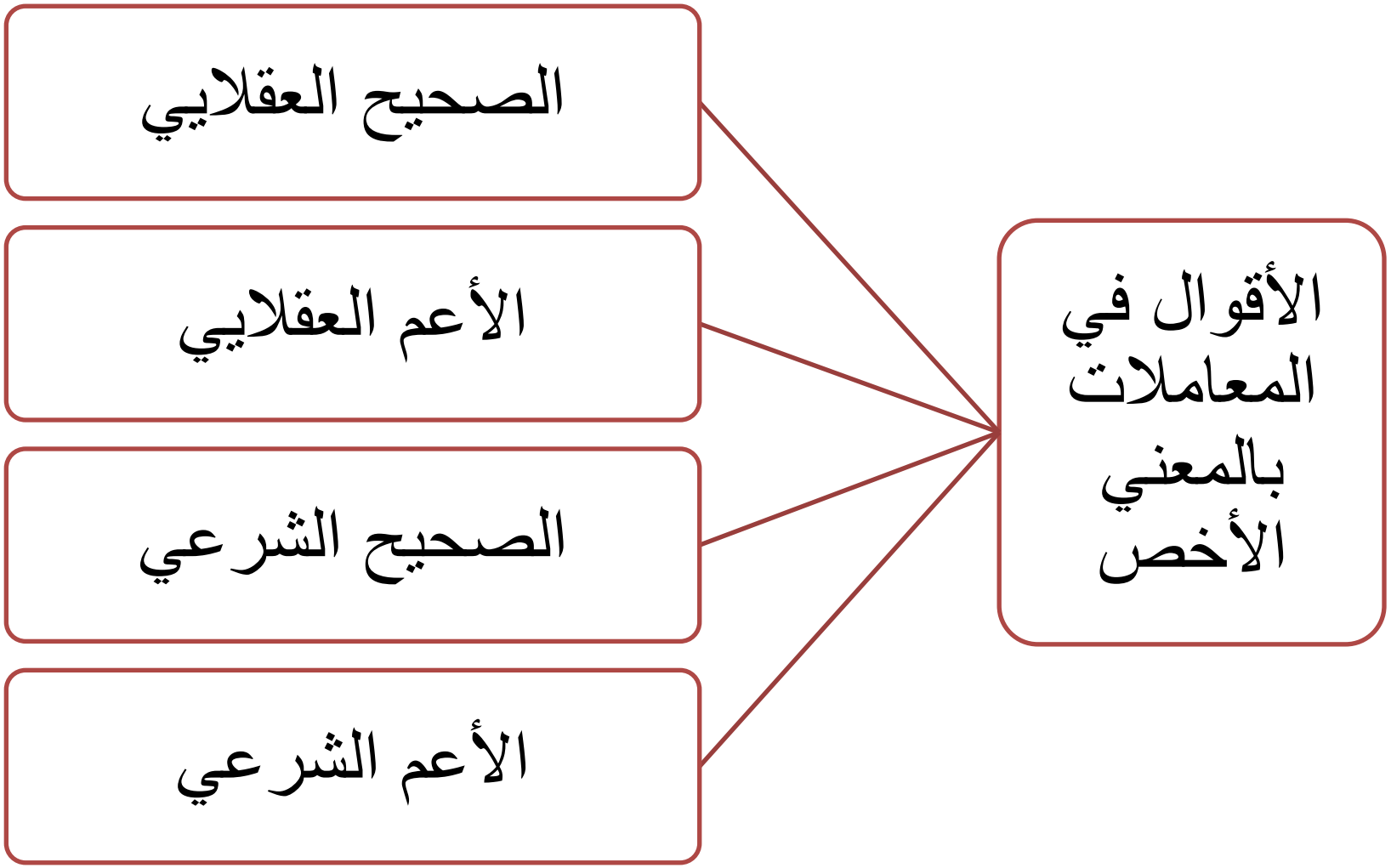
الأقوال في المعاملات بالمعني الأخص
الصحيح العقلايي
الأعم العقلايي
الصحيح الشرعي
الأعم الشرعي

# صحيح و اعم در معاملات

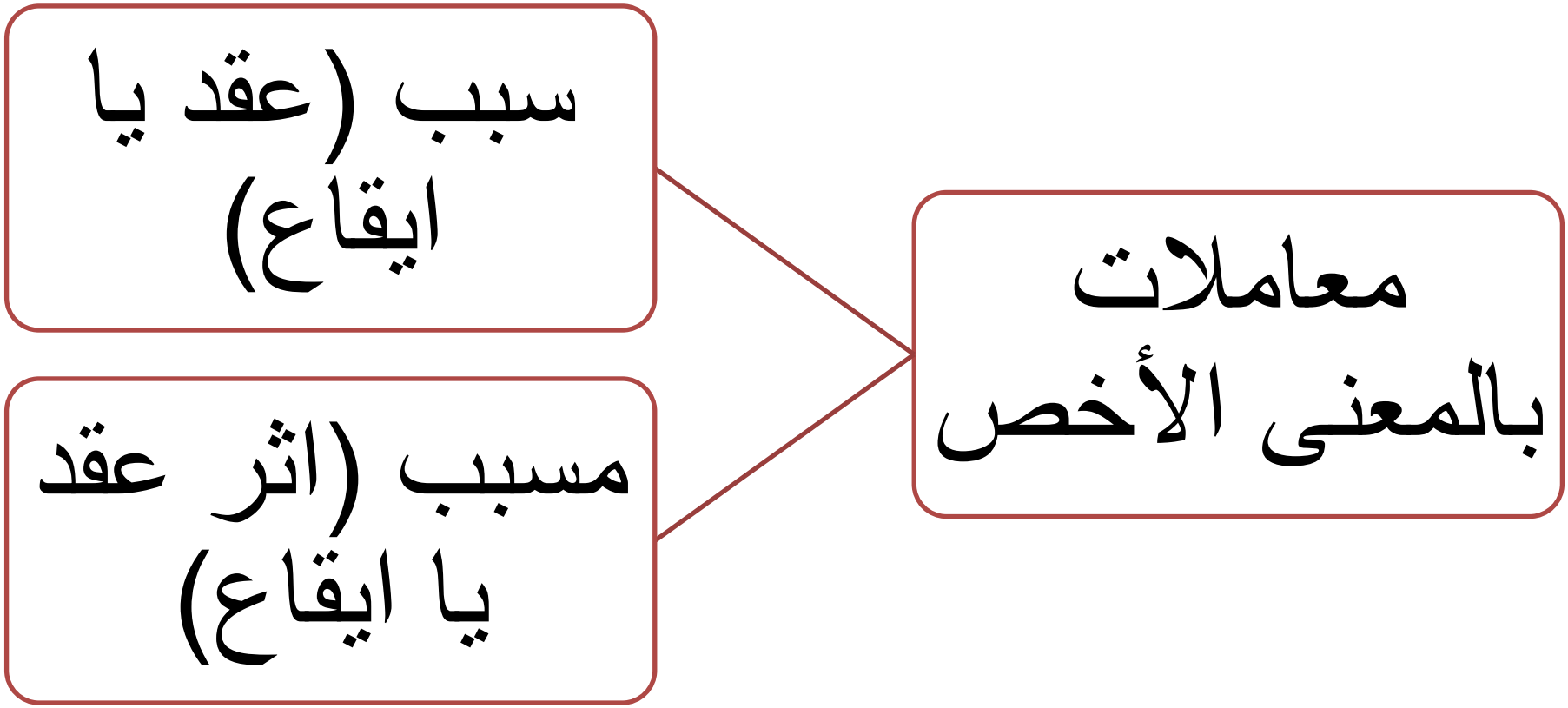

# صحیح و اعم در معاملات

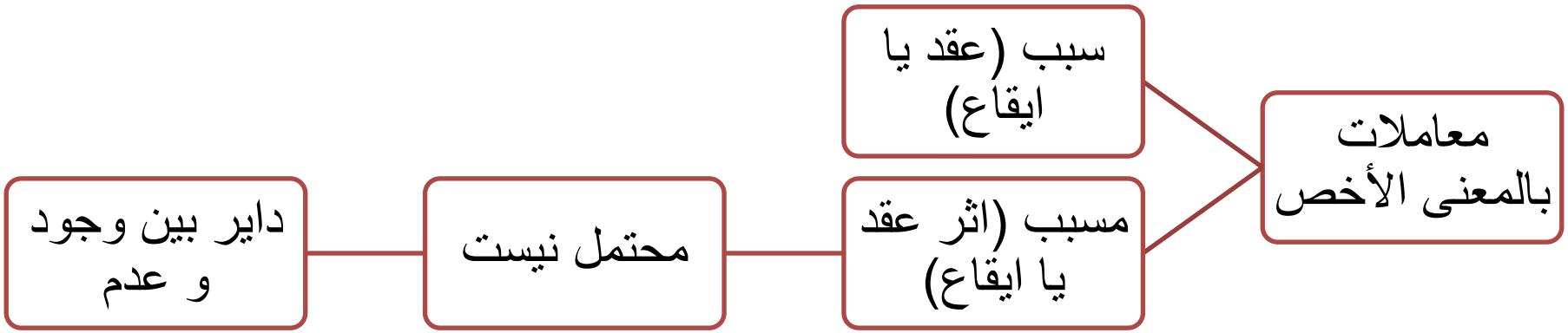

# صحیح و اعم در معاملات

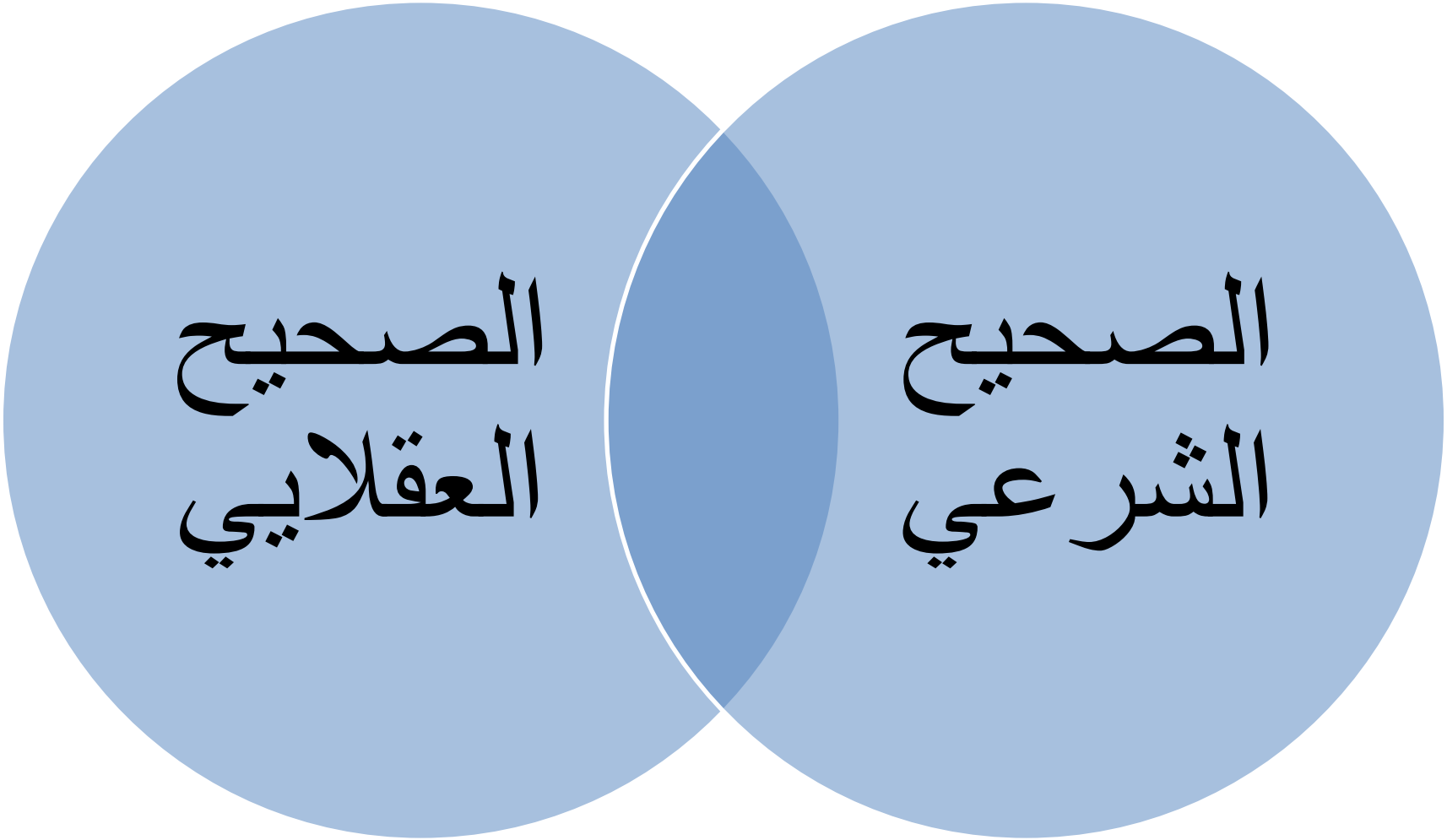
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

# صحيح و اعم در معاملات

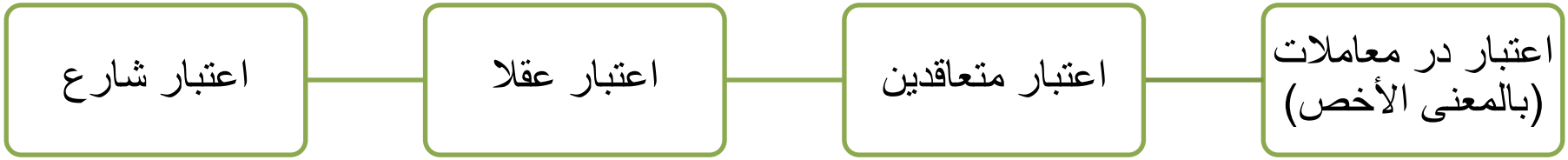

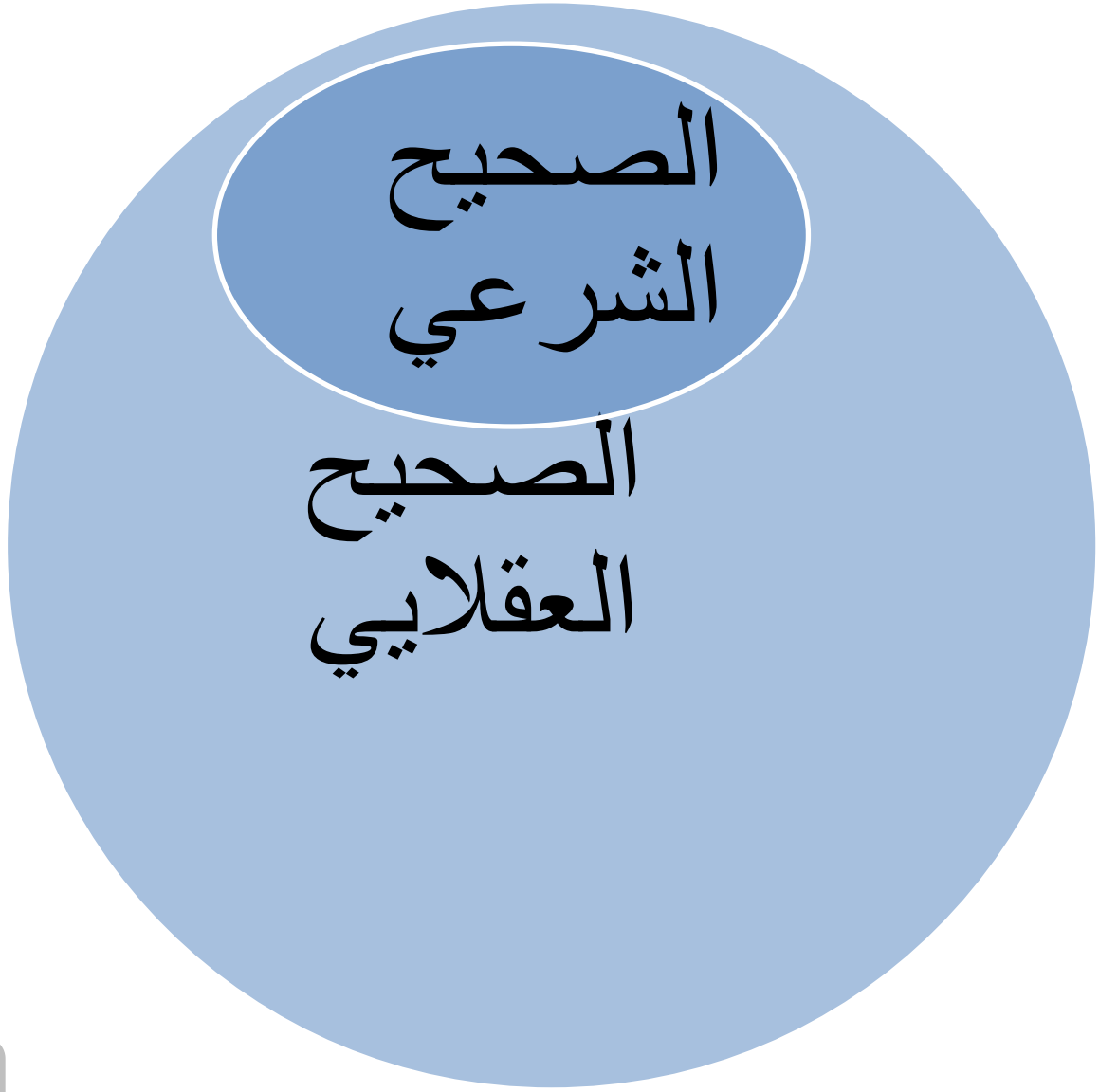
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

# ثمره بحث صحیح و أعم

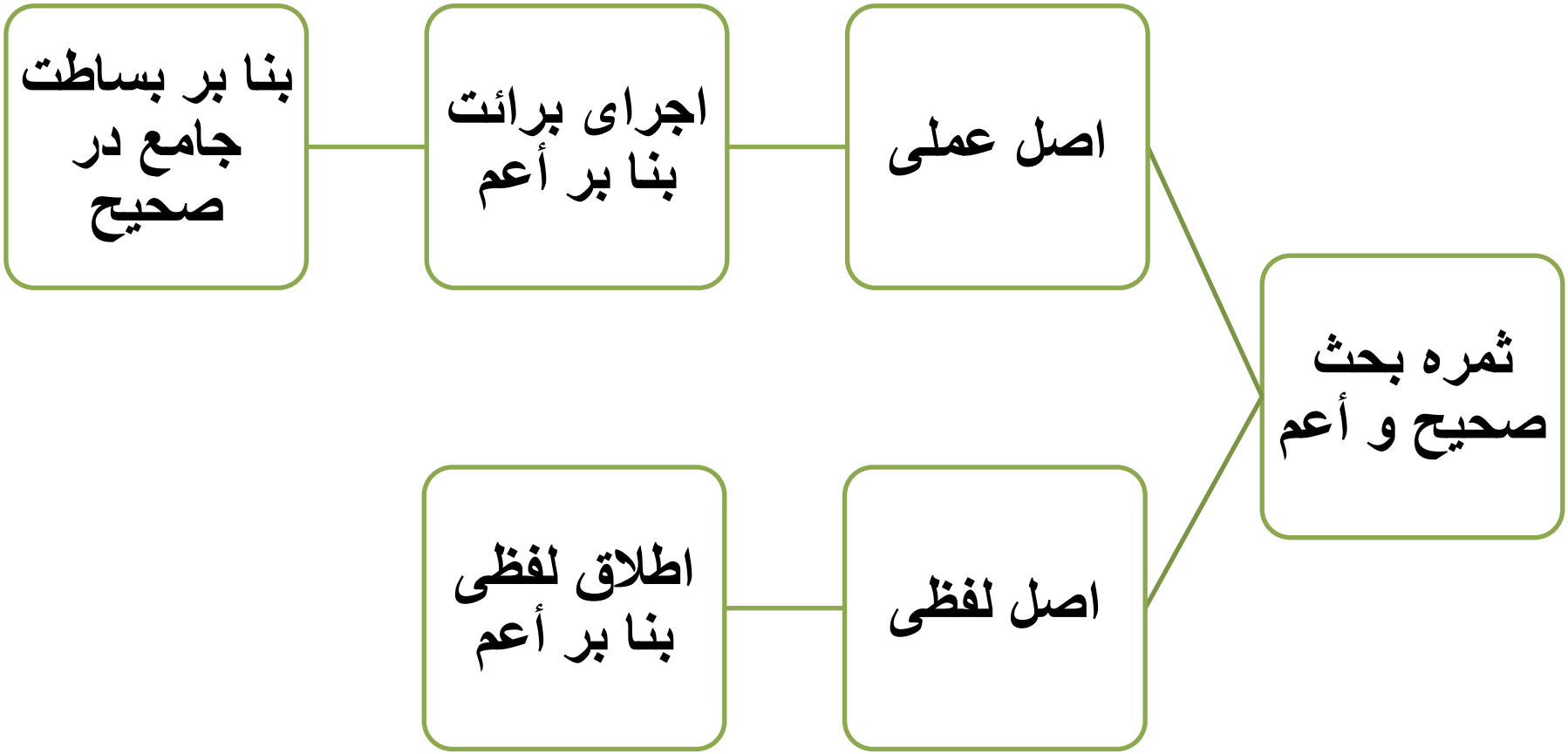

# ثمره بحث صحیح و أعم

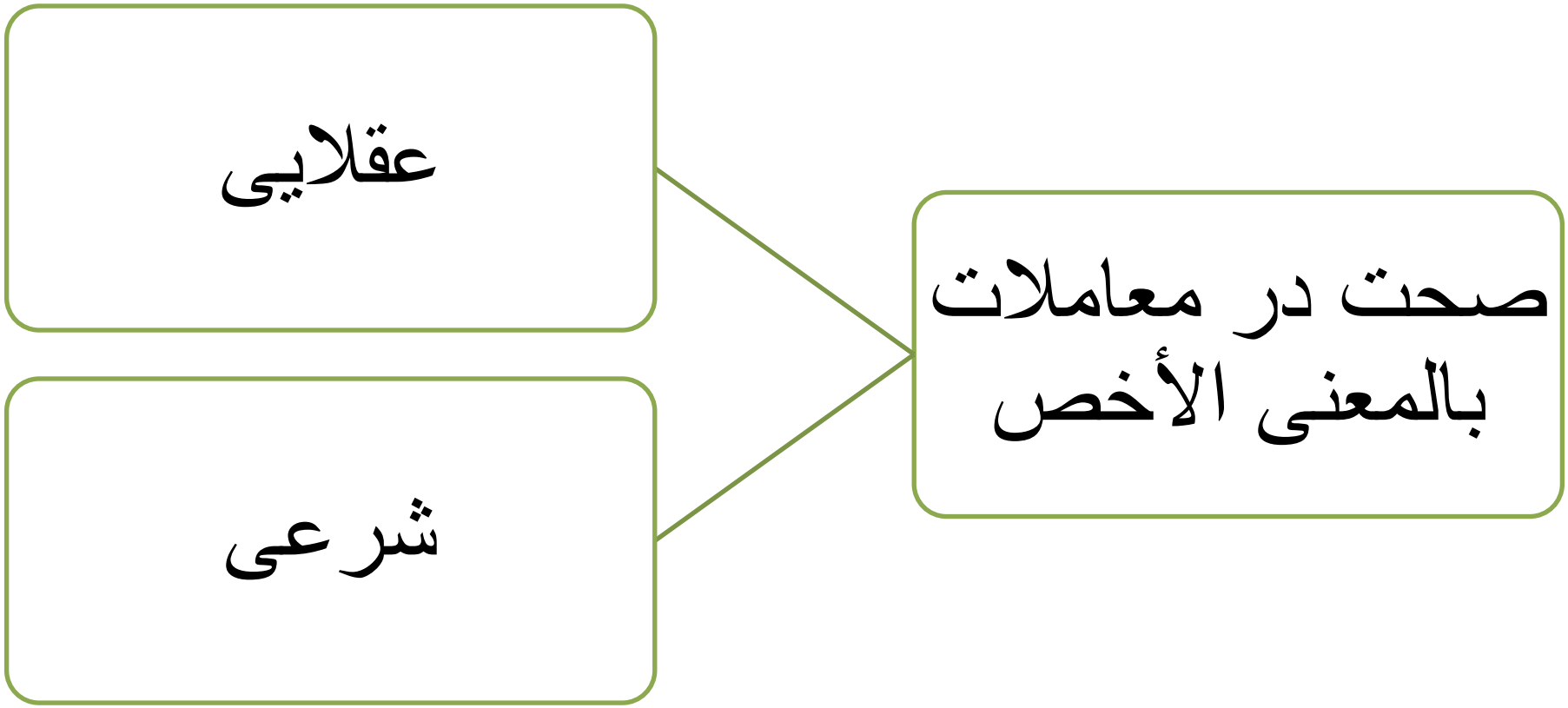
صحت در معاملات بالمعنى الأخص
عقلايى
شرعى

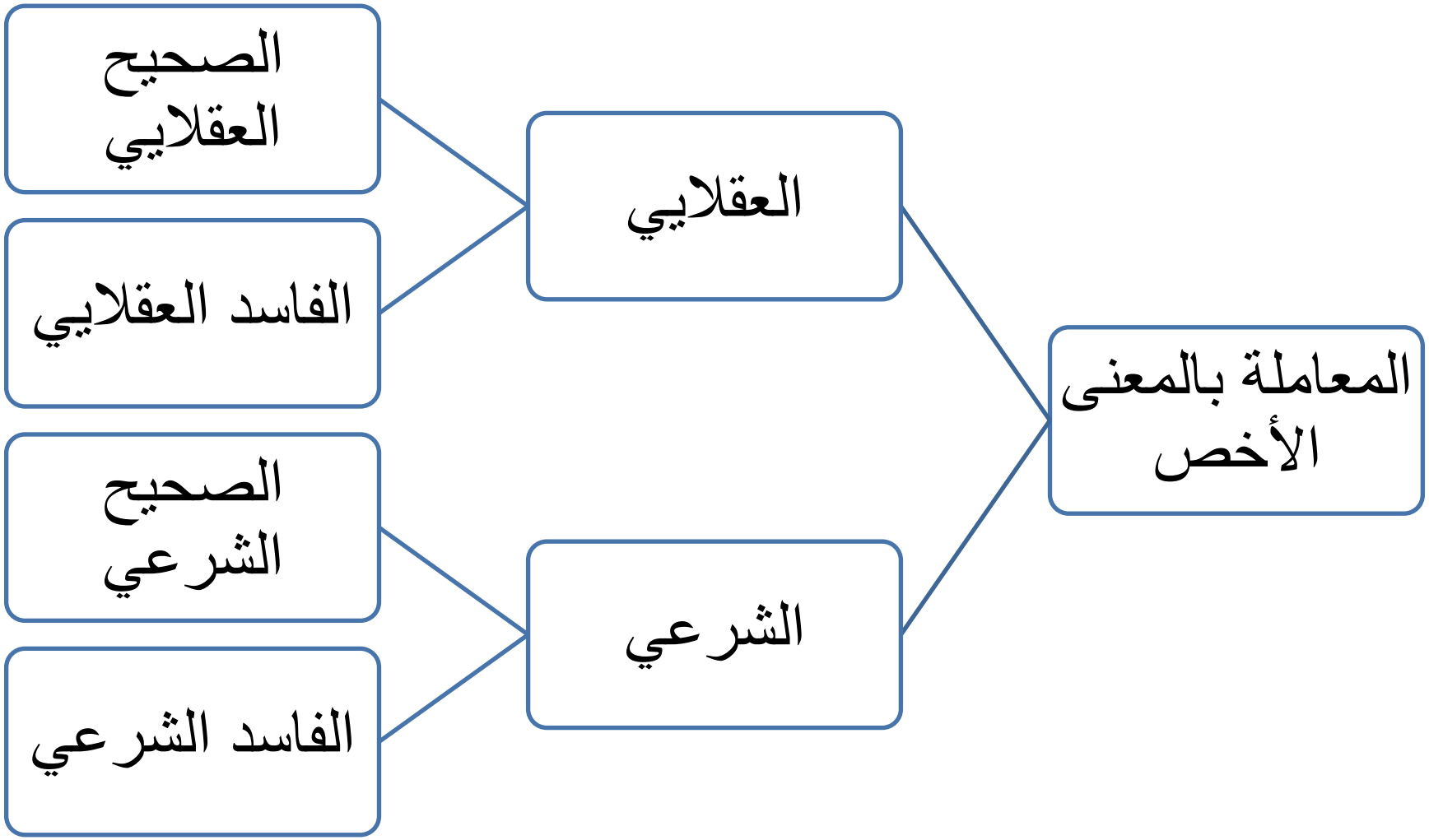
المعاملة بالمعنى الأخص
العقلايي
الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الصحيح الشرعي
الفاسد الشرعي

الفاسد العقلايي
الصحيح العقلايي
الفاسد الشرعي
الصحيح الشرعي

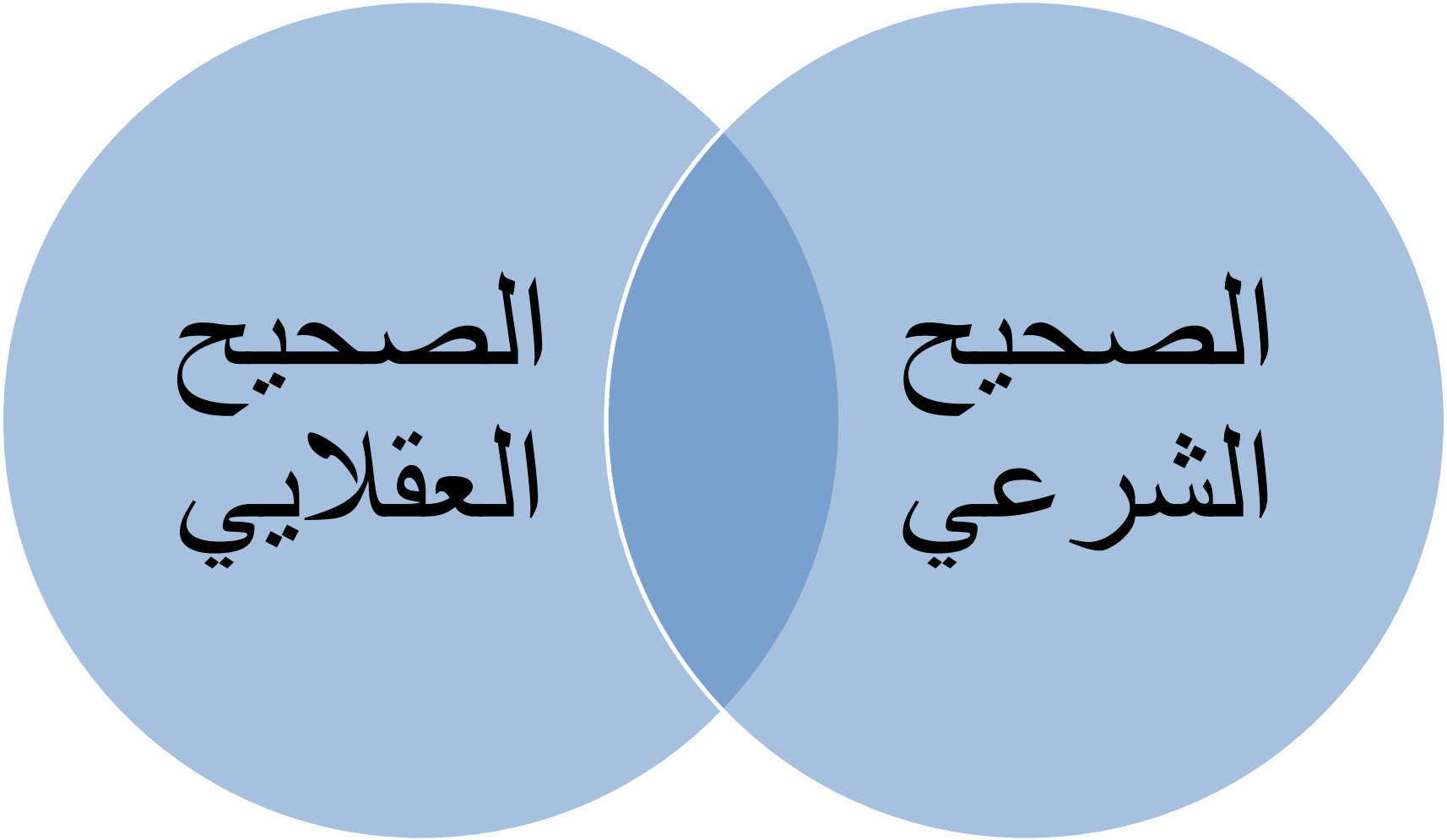
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

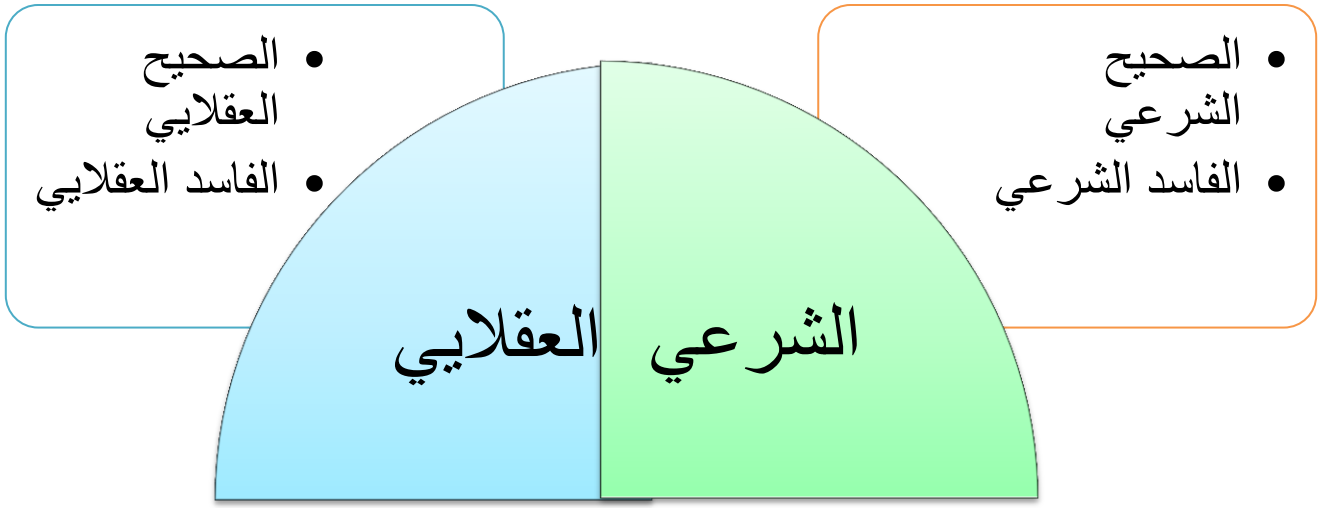
الصحيح الشرعي
الفاسد الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الشرعي
العقلايي

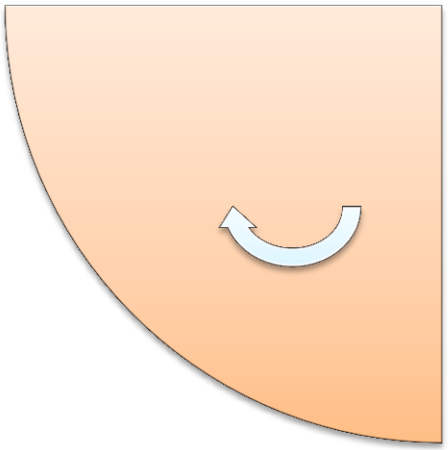

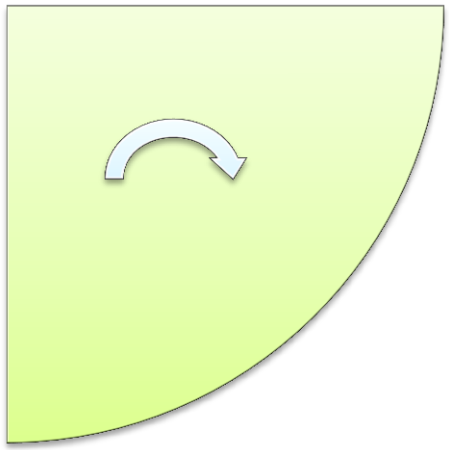

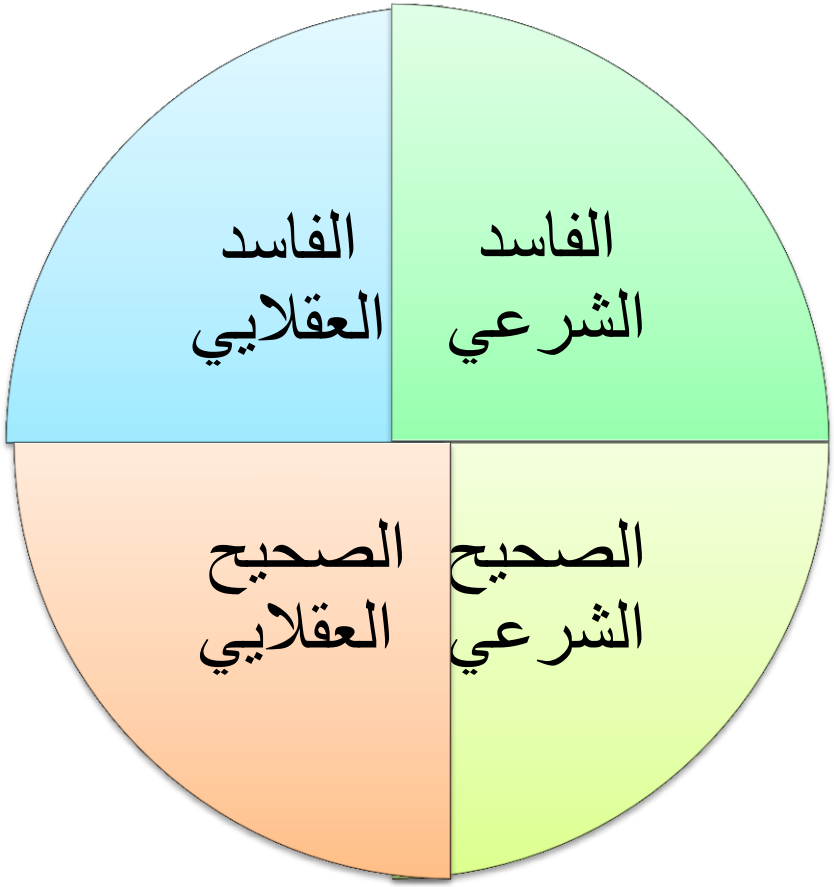
الفاسد
الشرعي
الفاسد
العقلايي
الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي

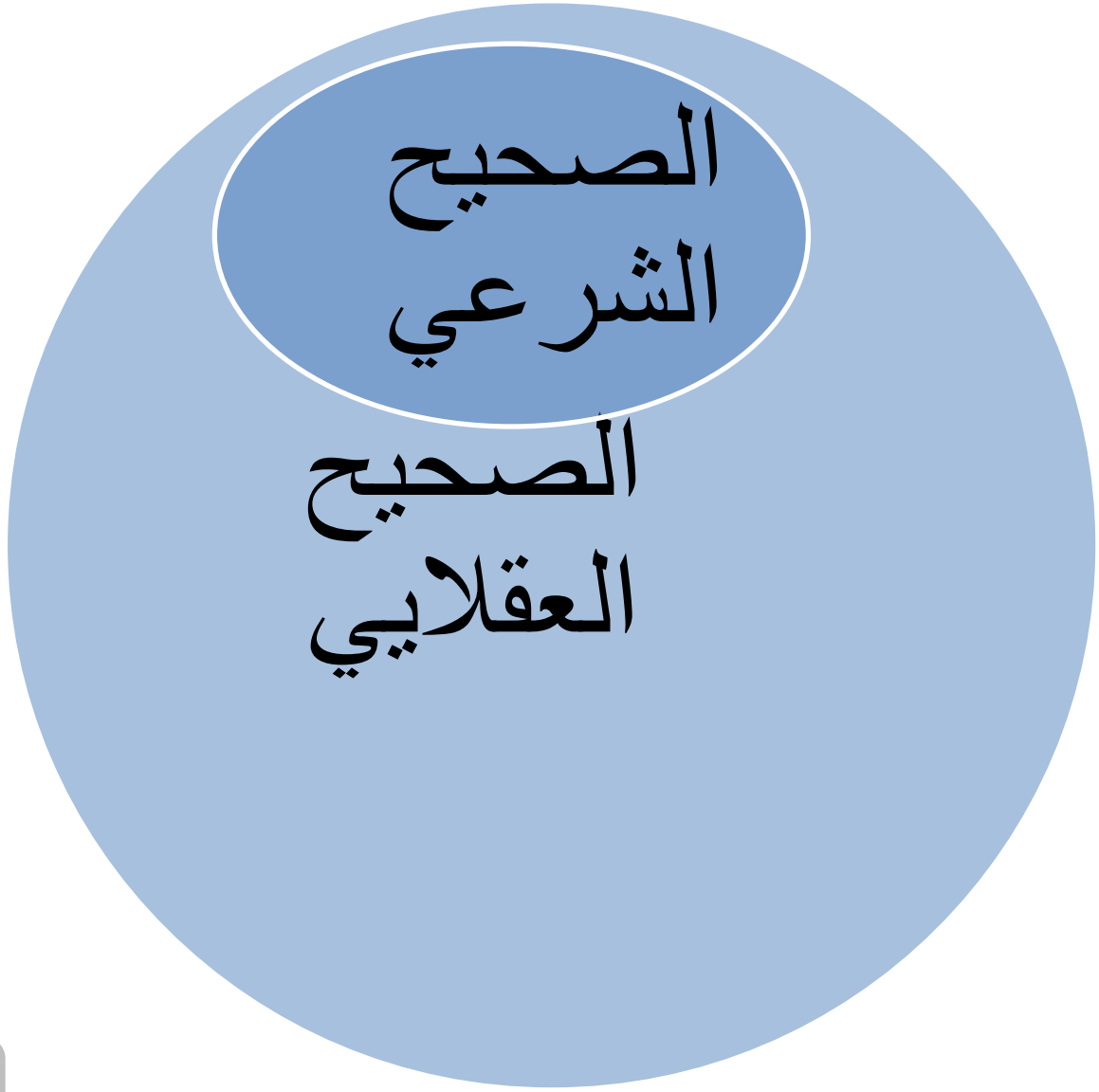
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

الفاسد العقلايي
الصحيح العقلايي
الفاسد الشرعي
الصحيح الشرعي

الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي

الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الفاسد العقلايي

الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي
الفاسد الشرعي
الفاسد الشرعي

الصحيح
الشرعي
الفاسد
العقلايي
الفاسد
العقلايي
الصحيح
العقلايي
الفاسد الشرعي
الفاسد الشرعي

# صحيح و اعم در معاملات

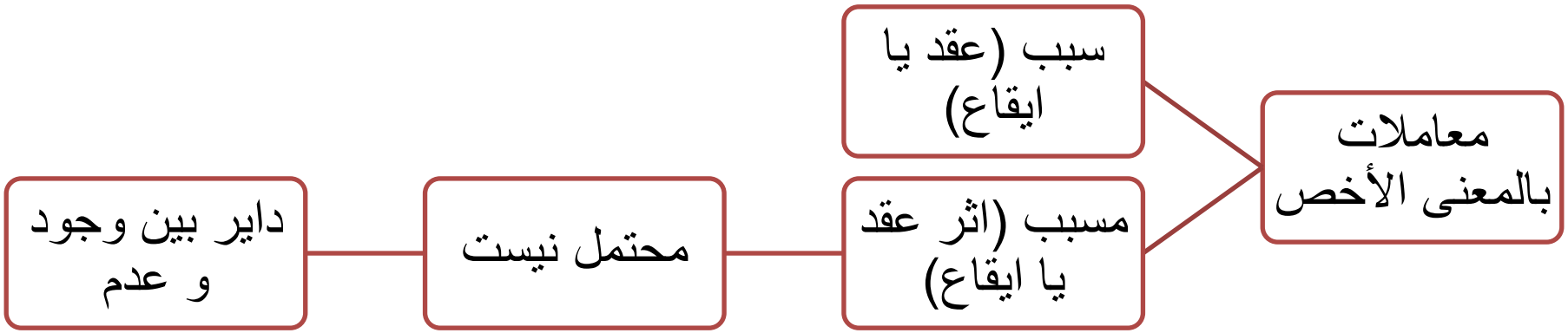

# صحیح و اعم در معاملات

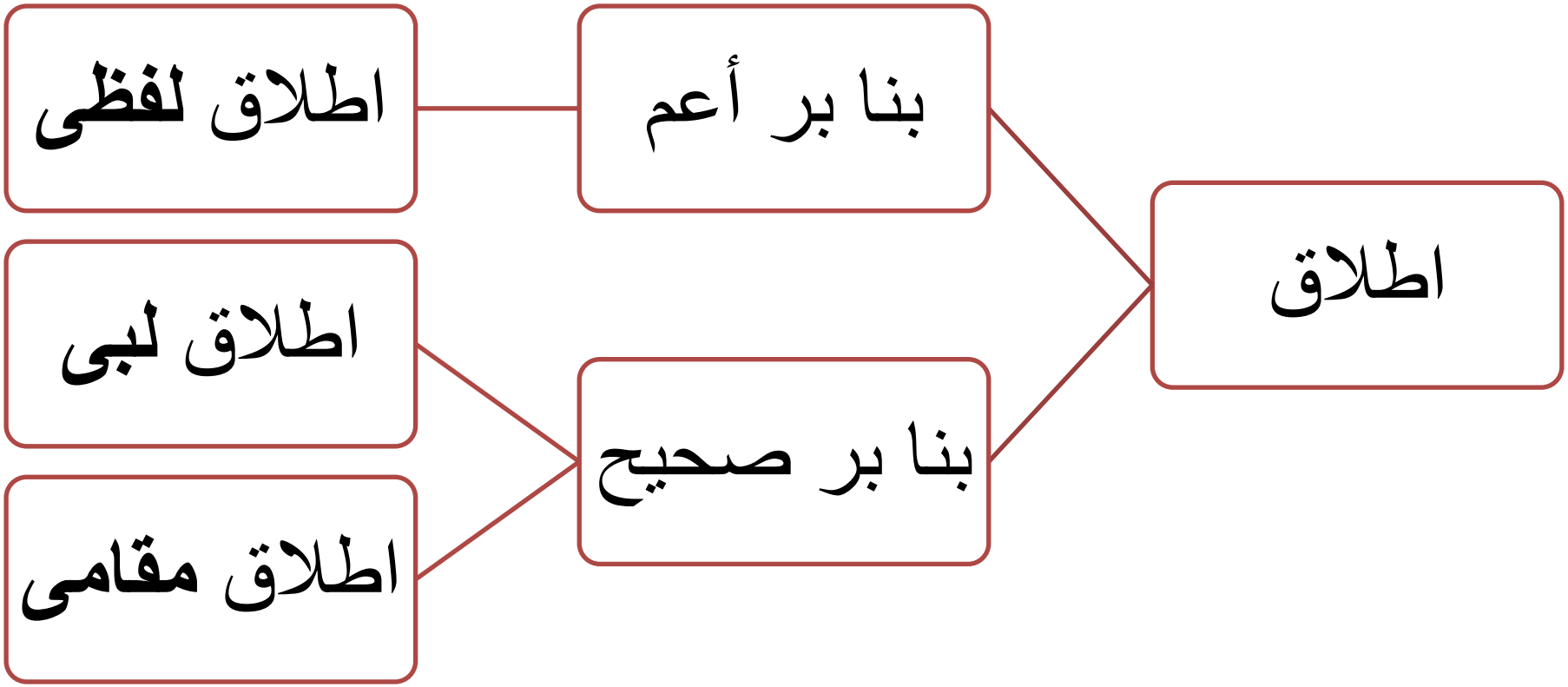

# صحیح و اعم در معاملات

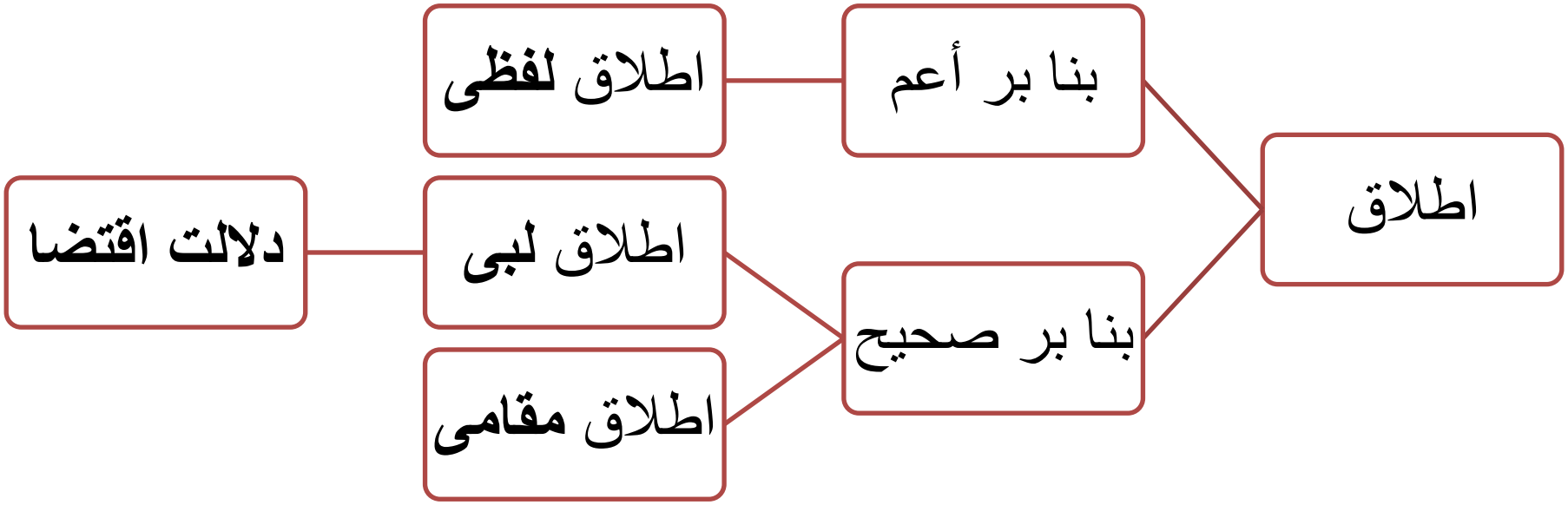

# صحیح و اعم در معاملات

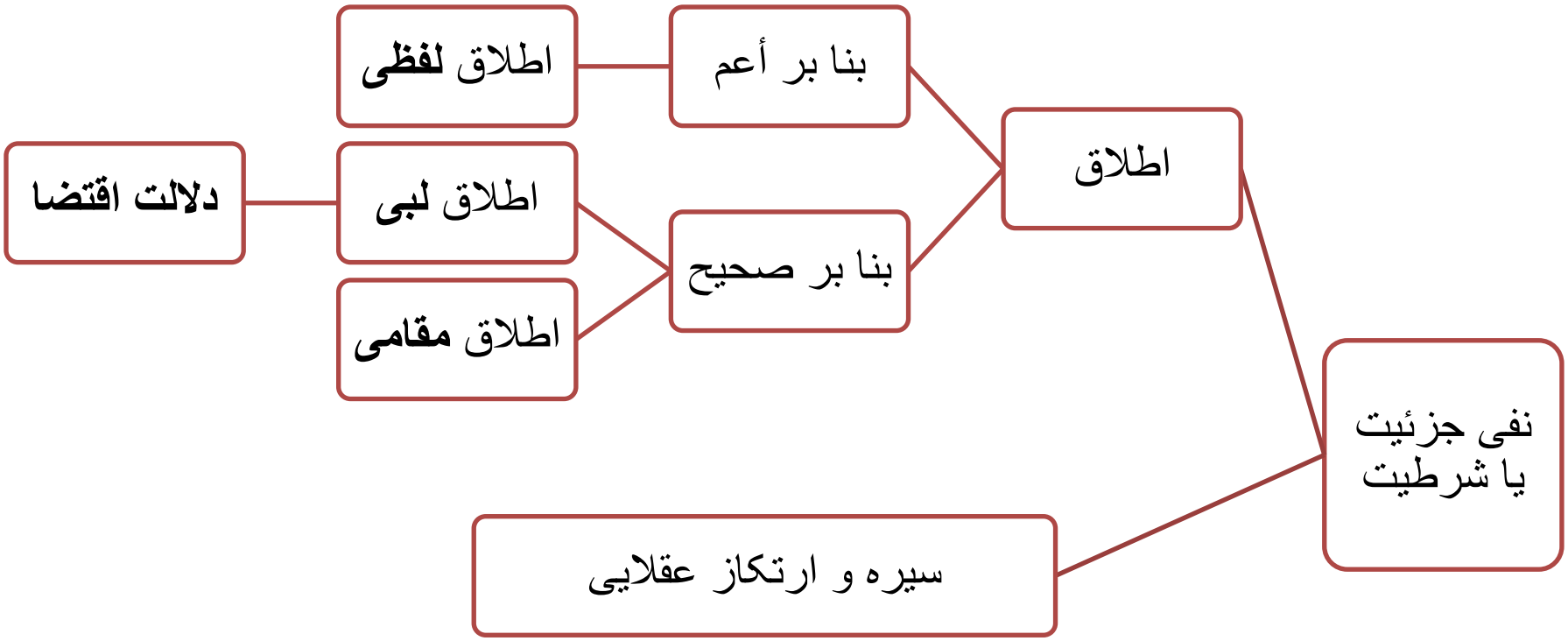

# صحيح و اعم در معاملات

- نعم هناک مطلب آخر، غير الإطلاق المقامی و اللبّی، لا يرتبط بباب أدلة الإمضاء اللفظية، و هذا المطلب هو إمضاء السيرة العقلائية، فلو فرض أن انعقدت سيرة العقلاء فی أسواقهم على البيع بالمعاطاة و لم يصل إلينا ردع من الشارع مع شدة استحكام هذه السيرة، حينئذ نقول، لو كانت هذه السيرة غير مرضية لردع عنها و لو صل إلينا هذا الردع، و لكنه لم يصل إلينا، فيستكشف من ذلک عدم صدور الردع و تحقق الإمضاء، و هذا مطلب مستقل غير مربوط بباب الإطلاق و هو الاستدلال بالسيرة العقلائية.

بحوث فی علم الأصول، ج۳، ص: ۸۲

# صحيح و اعم در معاملات

- الجهة السادسة
- تقدم فيما سبق أن أسماء المعاملات إذا كانت موضوعة للمسبّب، فينغلق البحث فى الصحيحى و الأعمّى، و إذا كانت موضوعة للسبب فينفتح البحث فى أنها هل هى موضوعة لخصوص الصحيح أو للأعم؟.

# صحيح و اعم در معاملات

- و الكلام فى هذه الجهة يفرض أن أسماء المعاملات موضوعة للسبب، فيقع البحث فى أن ما ذهب إليه الصحيحى هو الحق، أو أن ما ذهب إليه الأعمّى هو الصحيح، بمعنى هل أن الصحة مأخوذة أو ليست مأخوذة؟.

# صحيح و اعم در معاملات

- أما الصحة الشرعية فلا إشكال فى عدم أخذها فى المعنى الموضوع له، لأن ظاهر حال الشارع بما هو فرد من مجتمع له لغته و أعرافه و قوانينه و أحكامه، أنه يمضى هذه اللغة و هذه الأعراف و القوانين، فلظاهر حال الشارع جنبتان. إحداهما إمضاء اللغة، و الأخرى إمضاء الأعراف و القوانين، و لا يرفع اليد عن هذا الإمضاء إلّا بقرينة الردع،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۸۳

# صحيح و اعم در معاملات

- و من الملاحظ أن الشارع عند مجيئه كان هناک لغة تستعمل ألفاظ البيع و التجارة و غير ذلک فی معانيها، و هناک أحكام فی البيئة العربية من الصحة و الفساد و الإجزاء و الشرائط، و ظاهر حاله، أنه أمضی كلتا الجنبتين، حيث كان يجری علی طبق التسمية اللغوية، فيستعمل لفظ البيع فی نفس ما يستعمله فيه أهل العرف و اللغة، و يمضی ما يراه العرف حلالا أو حراما، ثم بعد هذا أقام الشارع قرائن علی عدم إمضاء جملة من الأحكام فقد حرم الربا، و البيع الضرری مثلا، و بذلک رفعت اليد عن ظهورحاله فی إمضاء الأحكام فی بعض الموارد،

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۸۳

# صحيح و اعم در معاملات

- و أما ظهور حاله فی إمضاء اللغة و التسمية فهذا لا موجب لرفع اليد عنه، لأن دليل تحريم الربا مثلا إنما كان تصرفا فی ناحية الأحكام، لا فی ناحية التسمية، و هذا الظهور يكون دليلا علی أن الشارع لم يتصرف تصرفا لغويا جديدا فی هذه الألفاظ، بل أمضی ما عليه العقلاء فی اللغة، و إن لم يمض ما عليه العقلاء فی الأحكام، و بهذا يثبت أن الصحة الشرعية غير مأخوذة فی المسمّی قطعا.



بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۸۳

# صحيح و اعم در معاملات

- و أما الصحة العقلائية فهى أيضا غير مأخوذة فى المسمّى بل أن لفظ البيع بناء على وضعه للسبب هو موضوع لطبيعى الإنشاء الجامع بين الحصة الصحيحة عقلائيا و الحصة الأخرى غير الصحيحة عقلائيا، و تقريب هذا المدّعى هو أن وضع اللفظ لخصوص ما هو الصحيح عقلائيا له أحد وجهين:



بحوث فى علم الأصول ؛ ج٣ ؛ ص٨٤

# صحيح و اعم در معاملات

- الوجه الأول:
- أن يكون اللفظ موضوعا لواقع الصحيح، أى لواقع تلک الأجزاء و الشرائط بأسمائها و خصوصياتها من دون أخذ عنوان الصحة فيها قيدا.

# صحيح و اعم در معاملات

- الوجه الثانى:
- أن يكون المأخوذ فى المسمّى عنوان الصحيح و مفهومه لا واقعه ..

- و كلا هذين الوجهين لا يخلو من إشكال.

# صحيح و اعم در معاملات

- أمّا الوجه الأول فلازمه أن يتغيّر الوضع بتغير الأحكام العقلائية، بحيث تتغير اللغة فى أسماء المعاملات تبعا لتغير هذه الأحكام، لأن العقلاء تتغير أحكامهم فيما يعتبرونه جزءا أو شرطا فى صحة المعاملة، فلو كان لفظ البيع موضوعا لواقع تلك الأجزاء التى هى أربعة مثلا، فحينئذ، تبعا لتغير حكم العقلاء بأن جاءت محاكم عقلائية أضافت جزءا أو أنقصت شرطا، يتغير الوضع، فيحتاج العقلاء إلى وضع آخر، فيضعون اللفظ للخمسة مثلا أو للثلاثة، بينما أن المعلوم وجدانا، أن الوضع اللغوى ثابت و مستقر و لا يناسبه ذاک التغير و التبدل فى عالم التشريع و عالم الصحة و البطلان. فهذا الوجه فى غاية البعد.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٣ ؛ ص٨۴

# صحیح و اعم در معاملات

- أما الوجه الثانی، فهو لا یرد علیه ما أورد علی الأول، لأن مفهوم الصحة مفهوم واحد محفوظ فی جمیع الحالات، و إنما الاختلاف فی المصادیق، فهو ینطبق تارة علی أربعة أجزاء، و أخری علی خمسة، و ثالثة علی ثلاثة، فلا یلزم بناء علی هذا الوجه تغیر اللغة تبعا لتغیر الأحکام العقلائیة، و لکن یلزم علی هذا الوجه أن یکون مفهوم الصحة مستفادا من نفس لفظ البیع، مع أنه اتضح سابقا أن مفهوم الصحة حتی عند الصحیحی، هو غیر مستفاد من لفظ البیع، کما أنه لم یکن مستفادا من لفظ الصلاة و الصوم، فإن لفظ الصلاة و لفظ البیع و نحو ذلک من الألفاظ، لا یتبادر منها وجدانا مفهوم الصحة، فلو کان لفظ البیع موضوعا لمفهوم الصحیح عند العقلاء، للزم الترادف و هو خلاف الوجدان.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۸۵

# صحيح و اعم در معاملات

- إذن فكلا الوجهين بعيد فى المقام و عليه فلا يكون لفظ البيع موضوعا للصحيح عند العقلاء، بل هو موضوع للجامع بين الصحيح و الفاسد، بحيث مهما تغيّرت أحكام العقلاء، فهو محفوظ و ثابت، و بهذا يتبين أن الحق هو الوضع للأعم.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٣ ؛ ص٨٥